"أثر التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية"- دراسة تطبيقية

أ.د/ عصام عبد المنعم إسماعيل

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة جامعة المنصورة

d.esamabdelmonhem@gmail.com

محمد محمد عبد الرحمن طلحه

باحث ماجستير - معيد بقسم المحاسبة

معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصوره

mohamedtalha9494@gmail.com

الملخص:

إن التطورات الكبيرة في مجال تقنيات التحول الرقمي والتي تفرض على الشركات ضرورة تعديل أعمالها المختلفة لكي تواكب ذلك التطور وتمهيد بيئة عمل للتحول التقني الرقمي هي تطورات تتطلب تحقيق تغيرات كبيره في نظم التشغيل والإدارة، وما يتبع ذلك من تغيرات في الأساليب والطرق والإجراءات المحاسبية والإدارية في مختلف الكيانات مما يفرض العديد من التحديات الجديدة على الكيانات التي ترغب في مواكبة العصر فهناك تطورات سريعة ومتلاحقة في تقنيات التحول الرقمي والتي تفرض علي الشركات ضرورة تحويل نماذج الأعمال الحالية، وتوفير بيئة تطبيق التحول الرقمي، والتي تحقق تغييرات كبيرة في نظم التشغيل المحاسبية وما يصاحبها من التغير في السياسات والأساليب والممارسات المحاسبية.

ولذا فمن المحتمل أن يكون هناك تأثيرات كبيرة لآليات التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء مستجدات المعايير المحاسبية ذات الصلة وفي ضوء دوافع ومبررات تطبيق التحفظ المحاسبي، حيث تختلف المعالجة المحاسبية من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي في ظل تقنيات التحول الرقمي، وهو ما يتطلب التركيز على مدى أثر التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية.

Abstract:

The major developments in the field of digital transformation technologies that impose on companies the need to modify their different businesses in order to keep pace with that development and pave the working environment for digital transformation are developments that require significant changes in operating and management systems and subsequent changes in accounting and administrative methods, methods and procedures in different entities, which poses many new challenges for entities wishing to keep pace with the times. There are rapid and successive developments in digital transformation techniques that impose on companies the need to transform existing business models and provide an environment for the application of digital transformation, which bring about significant changes in accounting operating systems and accompanying changes in accounting policies, methods and practices.

Therefore, there are likely to be significant implications of digital transformation mechanisms for accounting qualification practices in the light of developments in the relevant accounting standards and in the light of the motives and justifications for applying the accounting qualification accounting treatment in terms of recognition, measurement, presentation and accounting disclosure under digital transformation techniques, This requires a focus on the extent to which digital transformation impacts accounting qualification practices in the light of accounting standards.

١ –المقدمة:

شهدت الاقتصاديات العالمية في الآونة الأخيرة قفزات كبيرة في التكنولوجيا الرقمية والأنظمة

الذكية التي قدمت حلولا ابتكارية في أوقات الأزمات المالية، وقد ساهمت جائحة كورونا في اهتمام

الشركات بتطبيق تقنيات التحول الرقمي، حيث تعمل الشركات في ظل تحديات غير مسبوقة تفرض عليها مواكبة التطور التكنولوجي وملاحقة اتساع نطاق التطوير والتغيير في

التكنولوجيا الرقمية وأساليب الذكاء الاصطناعي التي تساهم في تنفيذ الأعمال والعمليات الإنتاجية بمرونة وكفاءة كبيرة مع تقديمها في وقت مناسب وبتكلفة أقل (شنن، ٢٠٢٣).

ويتطلب الالتزام بتقنيات الثورة التكنولوجية الرابعة ضرورة قيام الشركات ومؤسسات الأعمال بتهيئة بيئة التطبيق من خلال تطوير نماذج أعمال تعتمد على التقنيات الرقمية، وذلك في معالجة ونشر البيانات والمعلومات المالية وغير المالية، مع وجود تغييرات جذرية للأدوات التقليدية في التعامل مع البيانات والمعلومات المحاسبية الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة تشغيل النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على المعلومات المحاسبية بسرعة فائقة وبتكلفة منخفضة نسبية وبموضوعية وملائمة.(Ferry, 2021)

ولقد أثار التوجه نحو استخدام تقنيات التحول الرقمي قلقا بالغا لدي المحاسبين والمراجعين عما إذا كان تطبيق هذه التقنيات سيكون نهاية المطاف لهم فيما يتعلق بالنظرة التقليدية لمهنة المحاسبة، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة بصفة عامة والنظام المحاسبي بصفة خاصة فإن التطور في تقنيات التحول الرقمي قد يخلق تحديات كبيرة للمحاسبين تتمثل في ضرورة تطوير مهاراتهم المحاسبية والتكنولوجية وذلك بهدف مواجهة التغييرات التي طرأت على الإطار المحاسبي(Tai,2021) .

ولقد نال التحفظ المحاسبي الكثير من الجدل في الفكر المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية باعتباره أحد جوانب التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، كما تناولت دراسات الفكر المحاسبي دوافع استخدام التحفظ المحاسبي بنوعيه – (المشروط وغير المشروط) – والتي من بينها الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية والدوافع التنظيمية، والاعتبارات الضريبية، والدوافع القضائية والسياسية، ودافع إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات .(Bertomeu et al., 2017)

ولقد أثارت مستجدات معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية تمسكا كبيرا بممارسات التحفظ المحاسبي وذلك في المعالجات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، والتي يتعين الاسترشاد بها عند الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية وحيث يعد الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبي أحد القيود التي تحد من حالة التسارع والتدافع نحو الممارسات المحاسبية الخاطئة والممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، ويؤثر التحفظ المحاسبي تأثيرا كبيرا في إعداد القوائم والتقارير المالية والتي يعتمد عليها الأطراف ذات الصلة في قراراتهم الاستثمارية (أبوجبل،٢٠١٨).

ويتضح مما سبق أن هناك تطورات سريعة ومتلاحقة في تقنيات التحول الرقمي والتي تفرض على الشركات ضرورة تحويل نماذج الأعمال الحالية، وتوفير بيئة تطبيق التحول الرقمي، والتي تحقق تغييرات كبيرة في نظم التشغيل المحاسبية وما يصاحبها من التغير في السياسات والأساليب والممارسات المحاسبية.

ولذا فمن المحتمل أن يكون هناك تأثيرات كبيرة لآليات التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء مستجدات المعايير المحاسبية ذات الصلة وفي ضوء دوافع ومبررات تطبيق التحفظ المحاسبي، حيث تختلف المعالجة المحاسبية من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي في ظل تقنيات التحول الرقمي، وهو ما يتطلب التركيز على مدى أثر التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية.

٢-مشكلة الدراسة:

اهتمت كلا من معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة المصرية بممارسات التحفظ المحاسبي، والتي ظهر تأثيرها في الكثير من المعالجات المحاسبية التي تمثل تمسكاً كبيراً بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي والمتعلقة بالاعتراف والقياس المحاسبي باستخدام نموذج التكلفة، والاعتراف المحاسبي بالخسائر المتوقعة أو المحتملة دون الاعتراف بالمكاسب المتوقعة أو المحتملة وكذلك الاعتراف بالخسائر المتوقعة في انخفاض القيمة دون الاعتراف بالمكاسب المتوقعة من ارتفاع قيمة ذات العناصر.

ويعود التمسك بممارسات التحفظ المحاسبي للعديد من الدوافع التي تهم الشركات والتي من بينها
دوافع تعاقدية وتنظيمية، ودوافع متعلقة بتكاليف التقاضي، وأخري تتمثل في الحد من عدم تماثل المعلومات أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولقد فرضت التطورات السريعة والمتلاحقة في تقنيات التحول الرقمي على الشركات ضرورة تحويل نماذج الأعمال الحالية وتوفير بيئة تطبيق التحول الرقمي والتي تحقق تغييرات كبيرة في نظم التشغيل المحاسبية وما يصاحبها من التغير في الممارسات المحاسبية. (Tai,2021)

ويساهم التحول الرقمي عن طريق أدواته المختلفة مثل الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة وسلاسل الكتل والتنقيب عن البيانات، الدفع الإلكتروني وانترنت الأشياء، وفى دمج التقنيات الرقمية في العمليات المحاسبية، نتيجة لذلك برز أهمية ودور المحاسبة، حيث أن توفير المعلومات الموثوقة فيها والتي تتسم بالشفافية والمصداقية والدقة وبالتالي التقليل من ممارسات التحفظ المحاسبي وهي أحد متطلبات التحول الرقمي (Natalia,2021).

وقد أثار التوجه نحو استخدام تقنيات التحول الرقمي جدل كبير في الفكر المحاسبي من حيث مزايا وتحديات التطبيق. حيث تحقق تقنيات التحول الرقمي العديد من المزايا منها سهولة الوصول للمعلومات لكافة الأطراف والتحول إلي تطبيقات العقود الذكية بالإضافة إلي الشفافية وانخفاض نسبة الخطأ وفورية المعاملات المالية من خلال المحاسبة في الوقت الحقيقي وتوفير اليقين بشأن ملكية الأصول وإمكانية تتبع سلسة التوريد المتعلقة بالمخزون وأخيرا تبسيط عمليات الرقابة الداخلية، وفي نفس الوقت أثيرت مخاوف تتعلق بالخصوصية وأمن المعلومات وارتفا ع تكلفة البرامج والتطبيقات بالإضافة إلي التعقيدات المصاحبة لتطبيق التقنيات في ظل مستجدات المعايير والتشريعات والقوانين الحكومية المنظمة للعمل المحاسبي، كما أنه علي الرغم من شفافية التقارير المالية هناك من يري أن تطبيقات التحول الرقمي تؤثر بالسلب على شفافية القوائم المالية بسبب الإفصاح الاختياري، وأمن البيانات والخصوصية بالإضافة إلى عدم وجود تأكيد عن حدوث المعاملات في الواقع الفعلي (Prochazka,2020).

كذلك أثار توجه الاقتصاد العالمي لتقنيات التحول الرقمي العديد من التساؤلات في الفكر المحاسبي في التأثير المحتمل لتبني تقنيات التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة وأيضا الإطار المحاسبي بصفة عامة والمعالجات المحاسبية للعمليات المالية بصفة خاصة وإن كانت في مجملها دراسات نظرية لم يتم تطويرها واختبارها على الشركات بشكل تطبيقي، وهو ما نحاول هنا إلقاء الضوء عليه من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **"ما هو أثر التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية؟"**

ويتفرع من الأسئلة التالية:

- ما هو أثر التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي؟
- ما هو دوافع وأنواع التحفظ المحاسبي، وما هو أثره على التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية؟
- ما هي آثار تبنى المعايير المحاسبية على العلاقة بين التحول الرقمي والتحفظ المحاسبي؟

٣-الدراسات السابقة:

١- دراسة (Donald, et al.,2015) بعنوان

"**Bigdata and its implications for the accounting profession**"

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية البيانات الضخمة وانعكاساتها على مهنة المحاسبة، حيث تعمل معلومات الصور والفيديو والصوت والنصوص على تحسين المحاسبة الإدارية والمالية، وممارسات الإفصاح المالي، ففي المحاسبة الإدارية، ستساهم البيانات الضخمة في تطور أنظمة الرقابة الإدارية وفعالية عمليات إعداد الموازنات. وفى المحاسبة المالية، ستعمل البيانات الضمة على تحسين جودة وملائمة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تعزيز الشفافية وترشيد اتخاذ القرارات لأصحاب المصلحة. وفى مجال الإفصاح، تعمل البيانات الضمة على إنشاء وتحسين معايير المحاسبة، مما يساعد على ضمان استمرار مهنة المحاسبة في توفير معلومات مفيدة في ظل تطور الاقتصاد العالمي الديناميكي.

٢- دراسة (J.Bertoment et al., 2017) بعنوان

"Optimal Conservatism with Earnings Manipulation"

حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل حول ما إذا كان التحفظ المحاسبي مفيداً للشركات فلماذا إذا لا تختار الشركات أعلى مستوى ممكن من التحفظ المحاسبي؟ وقد أوضحت أن التحفظ المحاسبي الذي يؤدي إلى تخفيض الأرباح ومن ثم الحوافز، يؤدى إلى بذل الوكيل المزيد من الجهد للمحافظة على مستوى الأرباح المطلوب بما يؤدى إلى رفع مستوي الأداء الاقتصادي وجودة الأرباح. ولكنه في نفس الوقت يخلق نوعاً آخر من مشاكل الوكالة، ففي حالة عدم قدرة الإدارة على بذل الجهد للوصول إلى الربح المحاسبي المطلوب، فإن ذلك قد يدفعها للتلاعب في الأرباح المحاسبية. ولذلك قدمت الدراسة مفهوماً للتحفظ الأمثل يعمل على حل هذا التعارض، وهو التحفظ الذي يرتبط طردياً ببذل المزيد من الجهد وتخفيض التلاعب في الأرباح، مع مراعاة أن كلا من بذل الجهد والتلاعب في الأرباح له تكلفته من وجهة نظر الوكيل. فالمزيد من التحفظ يؤدي إلى ارتفاع تكلفة بذل الجهد من جانب الوكيل، وبالتالي فإن التلاعب في الأرباح هو الأقل تكلفة من وجهة نظر الوكيل، وبالتالي ينخفض تكلفة الجهد المبذول مقارنة بتكلفة التلاعب في الأرباح.

٣- دراسة (أبو جبل،٢٠١٨) بعنوان

"تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومخاطر الدعاوي القضائية لمراقب الحسابات – دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"

تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى التأثير الجوهري للعلاقة بين اختلاف درجات تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات. في سبيل ذلك اشتمل البحث على دراسة نظرية بالإضافة إلى دراسة ميدانية. وتم اختبار فروض الدراسة، حيث أظهر اختبار

الفرض الأول عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول تعدد مصادر مخاطر الدعاوي القضائية لمراقب الحسابات. وأظهر اختبار الفرض الثاني عدم وجود فروق معنوية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول قيام الشركة بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى تقليل احتمالية قيام المستثمرين برفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات. وأخيراً أظهر اختبار الفرض الثالث عدم وجود فروق معنوية بين أراء مفردات عينة الدراسة حيث لا تختلف قوة العلاقة بين تطبيق سياسات محاسبية متحفظة والحد من مخاطر الدعاوى القضائية لمراقبي حسابات الشركات المساهمة المصرية المسجلة في البورصة المصرية باختلاف طريقة التحفظ المحاسبي (التحفظ المشروط مقابل التحفظ غير المشروط). وفى ضوء ما انتهت إلية الدراسة بشقيها النظري والميداني تم تقديم مجموعة من التوصيات. وتتمثل أهم توصيات الدراسة في أهمية تحديد مسؤوليات مراقب الحسابات بشكل دقيق مع وضع الضوابط المتعلقة باكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية وذلك لتعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية. والقيام بدراسة متعمقة لقضايا التحريفات الجوهرية بهدف التعرف على الطرق والأساليب المستخدمة ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المراقب إتباعها في معالجة هذه القضايا، والتي على أساسها تتحدد المسؤولية.

٤- دراسة (Khalifa et al., 2018) بعنوان

"The Effect of Ex-ante and Ex-post Conservatism on the Cost of Equity Capital: A quantile Regression Approach for MENA Countries"

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على تكلفة رأس المال وذلك بالتطبيق على ١٣ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ

المحاسبي المشروط وتكلفة رأس المال، في حين توجد علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وتكلفة رأس المال، ويرجع ذلك إلى أن تطبيق التحفظ المشروط يؤدى إلى تحسين جودة المعلومات، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال، أما تطبيق التحفظ غير المشروط فيؤدي إلى تخفيض جودة المعلومات نتيجة وجود تحيز في المعلومات، وبالتالي زيادة تكلفة رأس المال.

٥- دراسة (Procházka,2018) بعنوان

"Accounting for Bitcoin and other cryptocurrencies under IFRS: a comparisonans and assessment of cometing models"

تهدف الدراسة إلى أن التغيير الجذري في تصوير كيفية هيكلة وتشغيل الأنظمة النقدية يبين أن رفض البنوك المركزية وسلطات الدولة في الغالب الاعتراف بأن العملات المشفرة غير مبرر على الرغم من كونها أموال، ومع ذلك فإن عدد معاملات الدفع باستخدام العملات المشفرة في ازدياد، وتشكل العملات المشفرة حصة ثروة لا يستهان بها. كما هو الحال مع الظواهر الاقتصادية الأخرى، فيما يجب معالجة العملات المشفرة في البيانات المالية للكيانات التي تستخدمها، وإن كان ذلك بدون أي توجيه محاسبي في معايير التقارير المالية الحالية. وتحل هذه الدراسة هذه القضية من خلال اقتراح ومقارنة وتقييم نماذج المحاسبة المحتملة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. استنادًا إلى الأدلة المستمدة من مراجعة الدراسات، بالإضافة إلى بيانات السلاسل الزمنية الحديثة حول تقلب أسعار العملات المشفرة، تُظهر الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة هي المصدر الأكثر صلة بالمعلومات المفيدة لمستخدمي البيانات المالية عندما يتم الحصول على العملات المشفرة لأغراض الاستثمار. علاوة على ذلك، تحدد الدراسة السيناريوهات التي يتم بموجبها التعامل مع العملات المشفرة كعملات (أجنبية)، على الرغم من أن منظمي النظام المالي لا يعتبرون العملات المشفرة

نقودًا (عملة ورقية)، وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل اليات التحول الرقمي في ظل غياب المعايير الدولية للتقارير المالية التي تنظم طبيعة عمل تلك الاليات في مهنة المحاسبة يؤدى إلى مشاكل في التطبيق، كما يؤدى إلى عشوائية في الإفصاح.

٦- دراسة (يونس،٢٠١٩) بعنوان

"أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية"

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بدراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين والمحللين الماليين، والمحاسبين والخبراء في مجال تحليل البيانات كان عددها (٢٠٠) مفردة، وتوصلت الدراسة بوجود عدة تحديات تواجه منظمات الأعمال عند تحليل البيانات الضخمة لعل أهمها عدم توفر الموظفين المتخصصين في تحليل البيانات الضخمة، وارتفاع تكاليف توظيف المهنيين ذوي الخبرة في تحليل البيانات الضخمة، وسرعة تدفق البيانات الضخمة تؤثر على ترشيد اتخاذ القرارات، ووجود صعوبة في نقل وتخزين ومعالجة البيانات الضخمة سريعة النمو، وصعوبة الفهم والوضوح عند عرضها للمستخدمين وصعوبة في عرض التحليلات المرتبطة بالبيانات الضخمة.

٧- **دراسة (Hejranijamilet al., 2020) بعنوان**

"Accounting conservatism and uncertainty in business environments; using financial data of listed companies in the Tehran stock exchange"

حيث تناولت الدراسة تحديد ما إذا كان زيادة درجة عدم التأكد سوف يصاحبها زيادة في مستويات التحفظ في إعداد القوائم المالية. ولقد اعتمدت الدراسة في قياس التحفظ المحاسبي على نموذج (Basu,1997)، كما تمثلت عينة الدراسة في ١٨٣ شركة مقيدة ببورصة طهران خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٣ –٢٠١٨، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تواجه مستويات كبيرة من عدم التأكد تميل إلى زيادة مستويات التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية.

٨- **دراسة (Illiashenko,2020) بعنوان**

“Prospects for Using Blockchain Technology in Accounting”

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي في المحاسبة الرقمية، ودراسة كيفية الإثبات والتسجيل للمعاملات المالية وكيف يتم الحفظ على أمن سجلات المعاملات نظراً لحقيقة أن المعلومات التي لا يتم تخزينها في مكان واحد لا يمكن تغييرها. وأكد أن العمليات المالية لا يمكن تزويرها في ظل تقنية التحول الرقمي بل ستكون المعلومات المحاسبية أكثر شفافية مع السماح بإجرائها في الوقت الفعلي.

٩- دراسة (Shimamoto, Takeda,2020) بعنوان

"IFRS Adoption and Accounting Conservatism of Japanese Firms with Governance System Transition"

تهدف إلى اختبار ما إذا كان هناك اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات التي تطبق IFRS، وتلك الشركات التي تطبق المعايير المحلية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات اليابانية خلال فترتين من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠ (فترة ما قبل تطبيق IFRS)، ومن ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩ (فترة ما بعد تطبيق IFRS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوي التحفظ المحاسبي المشروط قد انخفض بعد تبني IFRS، ولكنه أكثر حدة في ظل معايير المحاسبة اليابانية.

١٠- دراسة (Cerqueira, Pereira,2020) بعنوان

"The Effect of Economic Conditions on Accounting Conservatism under IFRS in Europe"

تهدف الدراسة إلى اختبر العلاقة بين تبني IFRS والتحفظ المحاسبي في عدد من الشركات الأوروبية، للتحقق من مستوى التحفظ المحاسبي قبل وبعد تبني IFRS، وقد توصلت الدراسة إلى حدوث انخفاض كبير في مستوى التحفظ المحاسبي بعد تبني IFRS.

١١- دراسة (Cui et al.,2021) بعنوان

"**Accounting conservatism in light of the uncertainty associated with crises**"

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية التحفظ المحاسبي في ظل حالات عدم التأكد المصاحبة للأزمات، حيث ساعد التحفظ المحاسبي على الحد من انهيار سوق الأسهم الصيني في ظل جائحة كورونا، وقد أوضحت الدراسة أن الشركات التي اتبعت سياسات محاسبية أكثر تحفظاً،

واجهت انخفاضات أقل في معدلات العائد على الأسهم أثناء أزمة كورونا، وأرجعت ذلك إلى ما يقوم به التحفظ المحاسبي كآلية للرقابة، تعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما يسهل من ممارسات إدارة المخاطر بشكل أفضل ويؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال.

١٢- دراسة (الوكيل،٢٠٢٢) بعنوان

" أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالي (IFRS) على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

تهدف الدراسة إلى بحث واختبار أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال. وذلك من خلال اختبار أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى اختبار أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي كمتغير معدل على هذه العلاقة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوي في فحص التقارير المالية لعينة مكونة من ٤٣ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية ضمن مؤشر EGX70 خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧ مع استبعاد سنة ٢٠١٥ باعتبارها تمثل السنة التي تم فيها تبني IFRS، بإجمالي مشاهدات ١٧٢ مشاهدة، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار لاختبار فرضي الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال، حيث تبين وجود علاقة عكسية وذات دلالة معنوية بينهما، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتبني IFRS كمتغير معدل على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال.

١٣- دراسة (الدنون،٢٠٢٢) بعنوان

"تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي للبنوك المصرية دراسة حالة بنك مصر"

تهدف الدراسة إلى إيضاح العلاقة التأثيرية للتحول الرقمي على قدرة البنوك المصرية على تحسين الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي للبنوك يؤدي فى النهاية إلى توفير الخدمة لعملاء البنك بجودة عالية وسرعة عالية وبتكلفة أقل ودقة وبتقليل الزيارات إلى البنك مما يؤدى إلى تحسين الأداء المالي للبنك وبالتالي زيادة رضاء العميل.

١٤- دراسة (الباز،٢٠٢٢) بعنوان

"تأثير التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوي الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

يتمثل الهدف من الدراسة الحالية في قياس العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة مع تسليط الضوء على الدور التأثيري للتحفظ المحاسبي كمتغير معدل على هذه العلاقة، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث في البحث على عرض دراسات الفكر المحاسبي ذات الصلة بالمتغيرات البحثية. ومن أجل اختبار فروض البحث، تم إجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية على البيانات الفعلية المالية السنوية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد بلغ حجم العينة (٥٨) شركة تتداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة بواقع ١٧٤ مشاهدة عن الفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أفادت بصحة فرضي الدراسة، وشكلت في حد ذاتها دليلاً تطبيقياً على التأثير الإيجابي لمستوى الاحتفاظ بالنقدية على قيمة الشركة، بالإضافة إلى دور المتغير التفاعلي (التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية) في دعم التأثير الإيجابي على قيمة الشركة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- لم تتفق الدراسات السابقة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتبني المعايير المحاسبية ومنهم توصل إلى أنها علاقة عكسية، ومنهم من يري أن العلاقة طردية.
- يري الباحث أن بعض الدراسات تناولت التحفظ المحاسبي وعلاقته بتكلفة التمويل، والبعض الاخر بتكلفة رأس المال، في حين البعض الأخر تناوله من حيث علاقته بإدارة الأرباح والتحصين الإداري، وتناول البعض الأخر علاقة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، كما تناولت بعض الدراسات تقنيات التحول الرقمي وأثرها على المحاسبة والمراجعة ومما يتطلب التحول من المحاسبة التقليدية إلى الأساليب الحديثة من خلال تقنيات التحول الرقمي، وأثرها على الأداء المالي وخفض تكلفة البنوك وإضفاء جودة للتقارير المالية.
- ويلاحظ أنه لم توجد دراسة تجمع بين متغيرات الدراسة وهو أثر تبني المعايير المحاسبية على العلاقة بين التحول الرقمي والتحفظ المحاسبي، حين أن التحول الرقمي يمكن من الحد من العلاقة بين تبني المعايير المحاسبية والتحفظ المحاسبي، من خلال الثقة في التقارير المالية وزيادة الشفافية والحد من تماثل المعلومات والوضوح والدقة وسرعة الأداء.

٤-أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلي تحليل الآثار المحتملة للتحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية، ويمكن تقسيم هذا الهدف العام للدراسة إلى عدة أهداف فرعية هي:

١. معرفة أثر تقنيات التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي.

٢. دراسة وتحليل لدوافع وأنواع ممارسات التحفظ المحاسبي ومدي أثره على التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية.

٣. عرض وتحليل للآثار المحتملة لتبني المعايير المحاسبية على العلاقة بين تقنيات التحول الرقمي والتحفظ المحاسبي.

٥-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية ودوافع الدراسة من جانبين هما الأكاديمي والعلمي، فعلى الجانب الأكاديمي هناك ندرة في الدراسات الأكاديمية والتطبيقية – في حدود علم الباحث – التي اجريت في هذا المجال، بالإضافة إلى أن التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي تلزم الطرف القائم على الإدارة بالالتزام بالمعالجات المحاسبية المتحفظة وخاصة في ضوء المعايير المحاسبية، والعمل علي تحقيق التوافق بين كافة الأطراف بالإضافة إلى تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير المالية المنشورة من خلال تطبيقات تقنيات التحول الرقمي، كما أنه يستمد أهميته العملية من خلال الدور الذى تلعبه تقنيات التحول الرقمي في ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية، ومحاولة تطوير منهجية البحوث في هذا المجال من خلال تقنيات التحول الرقمي لتقليل الممارسات المحاسبية وبالتالي تعزيز الثقة في التقارير المالية، ولفت انتباه أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين نحو اختبار وتحديد إلى أي مدي تؤثر تقنيات التحول الرقمي على تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة في ضوء المعايير المحاسبية.

٦-فروض الدراسة:

لتحقيق مشكلة وأهداف الدراسة يسعى الباحث لاختبار الفرض الرئيسي التالي " **لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية**"، ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول (H1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي.

الفرض الثاني (H2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدوافع ممارسات التحفظ المحاسبي على التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية.

الفرض الثالث (H3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية.

٧-نموذج الدراسة:

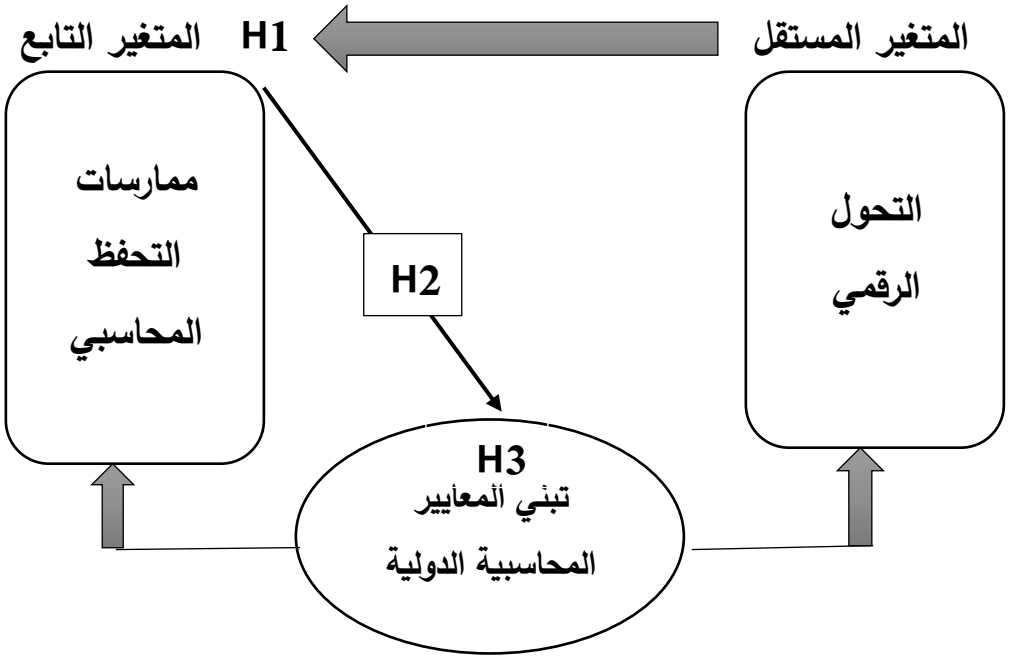

٨-قياس متغيرات الدراسة:

(١) المتغير التابع (التحفظ المحاسبي):

هناك عدة نماذج تقيس مستوى التحفظ المحاسبي، وقد استخدم الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات نموذج (Basu,1997) لتأكيد اختبار الفرضيات، ويعتمد هذا النموذج على حقيقة مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأخبار السيئة تنعكس في الأرباح غير المحققة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بالأرباح في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة، وعلية فإن مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة الأرباح في فترات الأخبار السيئة وعلاقتهما في فترات الأخبار الجيدة.

(١) وقد استخدم نموذج (Basu,1997) الانحدار العكسي للأرباح المتراجعة (Xi,t) على العائد (R i,t) وفقاً لنموذج الانحدار الآتي:

$$Xi, \mid Pi,-1 = \alpha 0 + \alpha 1\ DRi,t + \beta 0\ Ri,t + \beta 1(\ Ri,t \times DRi,t\ )$$

Xi,: ربح السهم العادي للشركة i للفترة t ويساوي صافى الربح قبل البنود غير العادية مقسوماً على عدد الأسهم العادية.

Pi,-1: سعر السهم بداية الفترة t للشركة i.

Ri,: عائد السهم ويقاس من خلال الفرق بين السعر السوقي للسهم في نهاية الفترة وبدايتها مع إضافة توزيعات الأرباح.

DRi,: متغير وهمي ويساوى (١) إذا كان Ri,t أقل من الصفر (0) إذا كان Ri,t أكبر من الصفر.

(٢) ويتم قياسه من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية(MTB) Market to Book، حيث أن القيمة السوقية لحقوق الملكية= (عدد الأسهم المصدرة والمتداولة × سعر إقفال السهم)، بينما تعبر القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن مجموع حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي، وكلما كانت قيمة MTB أكبر من الواحد الصحيح يشير ذلك إلى زيادة القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية، وهذا يعني أن الشركة مقيمة بأقل مما ينبغي، مما يدل على وجود ممارسات للتحفظ المحاسبي، وقد تم استخدام هذا المقياس كونة يعد أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات المحاسبية، بالإضافة إلى توافر البيانات المطلوبة لحسابه، فضلاً عن قيامه بقياس التحفظ المحاسبي بنوعية المشروط وغير المشروط، أي يعتمد على حساب التحفظ المحاسبي بشكل شامل وليس الاقتصار فقط على نوع معين، كما أنه يعكس التأثير التراكمي للتحفظ المحاسبي (Shimamoto & Takeda, 2020; Almaleeh, 2022).

(٢) المتغير الوسيط (المعايير المحاسبية الدولية):

يتم قياس هذا المتغير من خلال اتباع طريقة قياس القيمة، حيث يأخذ القيمة (١) للمشاهدات التي تقع بعد فترة تبني معايير المحاسبية الدولية، ويأخذ القيمة (٠) للمشاهدات التي تقع قبل فترة تبني معايير المحاسبية الدولية (Krismiaji & Prabhata, 2016؛ Latif et al., 2020؛ Fullana et al., 2021).

(٣) المتغيرات الرقابية:

- ❖ حجم الشركة (Firm Size) يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.

- ❖ معدل العائد على الأصول (ROA) يتم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب والفوائد على إجمالي أصول الشركة في نهاية العام.
- ❖ الرافعة المالية (LEV) يتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام.

٩- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية، ويعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الاقتصادية الهامة في الدول النامية، ولقد بادرت شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتبني تقنيات التحول الرقمي وتلعب شركات الاتصالات دوراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية، وتعد الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية مجتمعاً مناسباً لأغراض الدراسة الحالية، بغرض جمع بياناتها المالية وتحليلها إحصائياً، وتقديم وتفسير نتائج النتائج.

تم تحديد عينة الدراسة الممثلة للمجتمع من خلال اختيار شركات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف جمع البيانات المالية من التقارير المنشورة وتحليلها ويشتمل هذا القطاع على الشركات التالية:

جدول (٣-١) عينة الدراسة المستهدفة

السهم	أقل سعر	أعلى سعر	سعر الفتح	الكمية	القيمة	التغير	آخر سعر
مصر جنوب افريقيا للاتصالات	0.09	0.11	0.10	328,410	31,183.55	-0.01	0.09
المؤشر	1.16	1.18	1.18	109,572	128,904.24	-0.01	1.18
نايل سات	6.60	6.70	6.50	53	353.10	0.20	6.50
المصرية للاتصالات	40.06	42.42	39.71	7,233,734	300,454,176.00	1.87	41.58
فوري	5.39	5.49	5.42	2,393,646	13,001,354.00	0.06	5.48
مدينة الانتاج الإعلامي	24.66	27.00	23.71	5,425,391	138,519,104.00	1.30	25.01
اي فاينانس	17.80	18.11	17.94	672,175	12,069,136.00	0.04	17.98
راية لخدمات مراكز الاتصالات	5.36	5.66	5.42	637,718	3,511,017.75	0.04	5.46

وبمراجعة التقارير المالية المتاحة لشركات عينة الدراسة تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة وهي ٥ سنوات قبل تبني المعايير و٥ سنوات أخرب بعد تبني المعايير لتصبح فترة الدراسة المستهدفة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١، ولقد تم استبعاد الشركات التي لا يتوافر لها تقارير مالية منشورة خلال فترة الدراسة المستهدفة.

ويمكن وصف عينة الدراسة من خلال التحليل الاحصائي الوصفي لها، وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية كما يلي:

جدول (٣-٢) وصف عينة الدراسة

اسم الشركة	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
مصر جنوب افريقيا للاتصالات	10	12.5	12.5
المؤشر	10	12.5	25.0
نايل سات	10	12.5	37.5
المصرية للاتصالات	10	12.5	50.0
فوري	10	12.5	62.5
مدينة الانتاج الإعلامي	10	12.5	75.0
اي فاينانس	10	12.5	87.5
راية لخدمات مراكز الاتصالات	10	12.5	100.0
الاجمالي	80	100.0	

من الجدول السابق يتضح أنه تم تتبع التقارير المالية لكل شركة على مدار ١٠ سنوات وبالتالي تم توفير ١٠ مشاهدات.

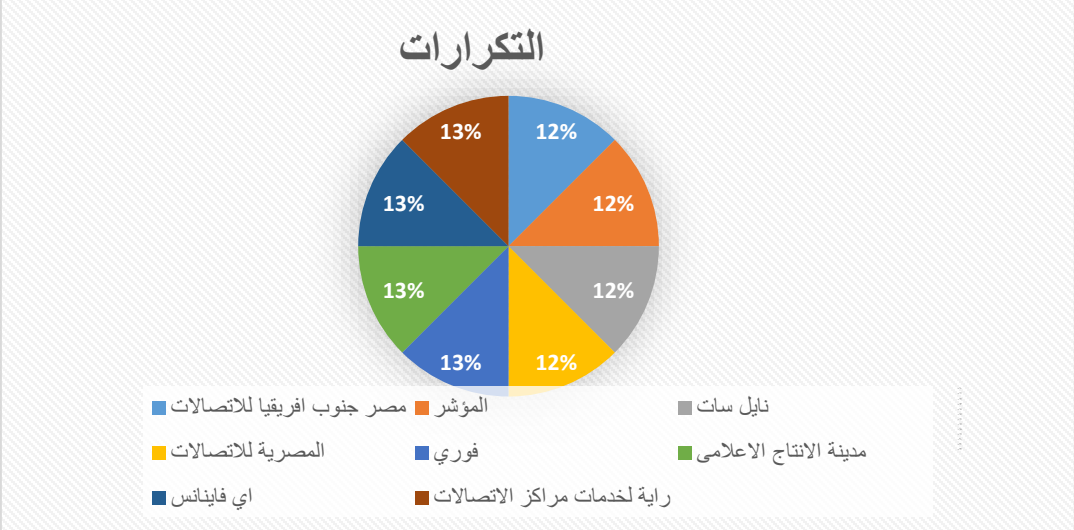

كما يمكن وصف فترة الدراسة كما يلي:

جدول (٣-٣) وصف فترة الدراسة

العام	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
2012	8	10.0	10.0
2013	8	10.0	20.0
2014	8	10.0	30.0
2015	8	10.0	40.0
2016	8	10.0	50.0
2017	8	10.0	60.0
2018	8	10.0	70.0
2019	8	10.0	80.0
2020	8	10.0	90.0
2021	8	10.0	100.0
الاجمالي	80	100.0	

يتضح من الجدول السابق أنه تم جمع ٨ مشاهدات لكل عام من أعوام الدراسة والتي تشتمل على ٥ أعوام قبل تبني المعايير و٥ أعوام بعد تبني المعايير.

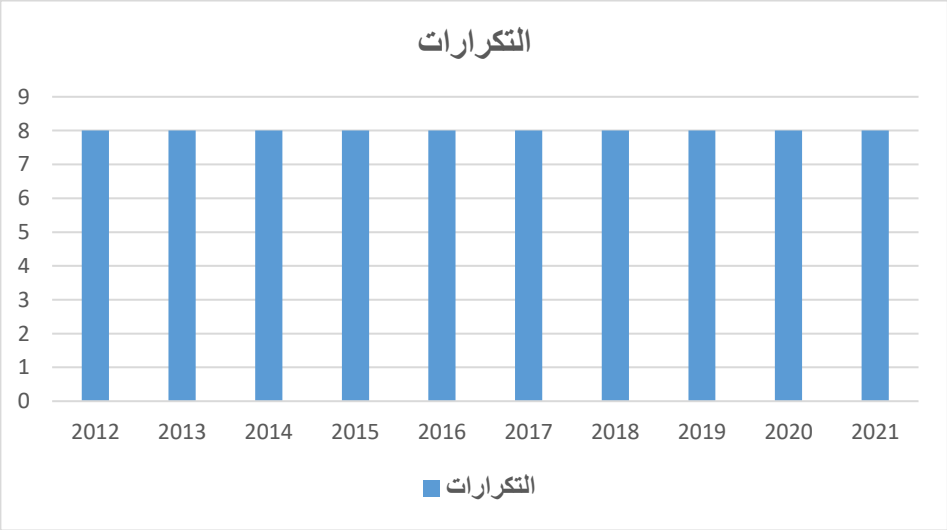

١٠-منهجية الدراسة:

سيقوم الباحث باختبار أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية، وذلك من خلال القيام بإجراء دراسة تطبيقية، حيث يقوم الباحث بإعداد نماذج الانحدار الملائمة لاختبار فروض الدراسة إلى جانب استخدام الاختبارات الاحصائية اللازمة بما يحقق في النهاية أهداف الدراسة.

وتعتمد منهجية الدراسة على الجمع بين المنهجيين التاليين:

- **المنهج الاستنباطي:** يتم دراسة وتحليل ما تناولته الدراسات السابقة التي وردت في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة من أجل تحديد مفهوم كل متغير من هذه المتغيرات، بغرض تحديد الإطار النظري لمفاهيم مكونات الدراسة، ومن ثم تحديد المتغيرات التي تمثل مشكلة الدراسة.
- **المنهج الاستقرائي:** يتم تقديم دراسة تطبيقية لأثر تقنيات التحول الرقمي على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية.

١١-خطة الدراسة:

<u>في ضوء طبيعة المشكلة، ولتحقيق أهداف الدراسة، سيتم تقسيم خطة الدراسة على النحو التالي:</u>

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر تبني المعايير المحاسبية على العلاقة بين التحول الرقمي والتحفظ المحاسبي.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.

١٢- نتائج الدراسة:

- يؤثر التحول الرقمي على أداء المحاسبين من حيث زيادة مهاراتهم التكنولوجية، القدرة على التأكد من دقة البيانات وموثوقيتها، القدرة على التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية الحديثة، القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها.
- أن تكنولوجيا التحول الرقمي تسهم بشكل جوهري في تحسين جودة التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية ويعتبر من أهم خصائص المعايير المحاسبية وذلك من خلال تعزيز كل من : اتاحة البيانات والمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، سهولة ومرونة استخدامها، ضمان أمن وخصوصية البيانات والمعلومات ومن ثم تحسين التقديرات المحاسبية الاستثمارية والتشغيلية وزيادة دقة عملية التنبؤ واستشراف الوضع المستقبلي، فضلاً عن تفعيل الالتزام بمتطلبات معايير التقارير الدولية IFRS من حيث توافر الخصائص النوعية للمعلومات والتي تتعلق بالدقة والموثوقية والملائمة والتوقيت المناسب، كما تمكن منشآت الاعمال من التحول من التقارير الدورية إلى التقارير الوقتية مما سيكون له أثر ايجابي على ثقة المستثمرين في الممارسات المحاسبية، فضلاً عن تعظيم قدرة المحللين الماليين من تقييم الأداء الاستراتيجي بالارتكاز على كم هائل من البيانات.
- أن عملية التحول الرقمي محاسبي، قد أحدثت ثورة إيجابية في طريقة معالجة وعرض المعلومات المالية. مما أدي إلى لتحسين ممارسات تطبيق الإطار المفاهيمي للتقارير المالية. بداية من تحقيق الهدف من التقرير المالي ذي الغرض حتى الوصول لمفاهيم رأس المال والمحافظة علية.

١٣-توصيات الدراسة:

يوصي الباحث إلى عدة توصيات بناء على نتائج الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تبني الشركات للتقنيات الرقمية والتي أصبحت أحد متطلبات العصر وما يتطلبه ذلك من تغيير بيئة الأعمال وتوفير المتطلبات اللازمة لعملية التحول الرقمي.
- إعادة تأهيل وتدريب المحاسبين على التقنيات الرقمية التي تحتاج إلى توافر مهارات تكنولوجية متقدمة بجانب المهارات والمعارف المحاسبية.
- ضرورة إصدار معايير محاسبية منظمة للعمل المحاسبي في ظل بيئة التحول الرقمي.
- ضرورة بذل مزيد من الالتزام من قبل الشركات المدرجة في البورصة بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها والمحافظة على قيمتها.
- ضرورة العمل على استخدام التحفظ المحاسبي وعدم التوجه نحو القيمة العادلة لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة فائدة المعلومات المالية.

١٤-قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو جبل، نجوى محمود أحمد، (٢٠١٨). تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومخاطر الدعاوي القضائية لمراقب الحسابات – دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، المجلد ٢، العدد الأول.
- الباز، محمد ماهر عبد الحميد، (٢٠٢٢). تأثير التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوي الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد٢.

- الرفاعي، حنان عبد الرؤف رياض؛ سمره، ياسر محمد عبد العزيز؛ القرنشاوي، السيد عبد النبي. (٢٠٢٢). نموذج مقترح لقياس أثر التحفظ المشروط في ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSعلى كفاءة قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢.
- دنون، أسامة محمد التابعي، (٢٠٢٢). تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي للبنوك المصرية دراسة حالة بنك مصر، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة – جامعة السويس، المجلد ٤، العدد ٢.
- شنن، علي عباس علي، (٢٠٢٣). أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤ (١)٢.
- الوكيل، حسام السعيد، (٢٠٢٢). أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالي (IFRS) على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة – جامعة السويس، المجلد ٤، العدد ٢.
- يونس، نجاة محمد مرعي، (٢٠١٩). أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، العدد (١).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Almaleeh, Nisreen. M. S. (2022), "Audit Committee Characteristics and Accounting Conservatism: An Empirical Investigation", Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, 3 (1), 1-33.
- Basu, S. (1997), "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings". Journal of Accounting and Economics, 24 (1), 3-37.
- Cerqueira, Antonio & Pereira, Claudia (2020), "The Effect of Economic Conditions on Accounting Conservatism under IFRS in Europe", Review of Economic Perspectives, 20 (2), 137-169.
- Ferry ،K ،(2021) ،"On line sales and payment in SMEs" ، journal review akuntansi ،vol،11،no1.
- Hejranijamil, M., Hejranijamil, A. and Shekarkhah, J. (2020), 'Accounting conservatism and uncertainty in business environments; using financial data of listed companies in the Tehran stock exchange', Asian Journal of Accounting Research, Vol. 5, No. 2, pp 179-194.
- Latif, Khalid; Chaudhary, Ghulam, M. & Waqas, Aon (2020), "Relationship between Accounting Conservatism and Investment Efficiency with the Moderating Role of IFRS Adoption in Pakistan", Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies, 6 (4), 1139-1150.
- Illiashenko ،Kateryna ،(2020) "Prospects for Using Blockchain Technology in Accounting" Available at SSRN: https://ssrn. Com/ abstract =3624872.